

نشرة صندوق النقد الدولي

الأزمة المالية العالمية

صندوق النقد الدولي: الاقتصادات المتقدمة تتعرض لانكماش حاد في عام ٢٠٠٩ ثم تشهد

انتعاشا في العام القادم

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٩ مارس ٢٠٠٩

- الاقتصاد العالمي سوف يسجل انكماشاً للمرة الأولى منذ ٦٠ عاماً
- ينبغي اتخاذ إجراءات أكثر استمرارية واتساقاً لإنعاش النمو
- تقرر انعقاد قمة مجموعة العشرين في الثاني من إبريل القادم في العاصمة لندن

رغم التدابير التنشيطية الكبيرة التي أعلنتها الاقتصادات المتقدمة وعدة أسواق صاعدة، حدث انكماش سريع في أحجام التجارة العالمية، كما تشير بيانات الإنتاج وتوظيف العمالة إلى استمرار انكماش النشاط العالمي في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، وهو ما ورد في تقييم جديد للاقتصاد العالمي أجراه صندوق النقد الدولي.

وتشير التوقعات الحالية إلى انكماش النشاط العالمي بما يتراوح بين ٠,٥% و ١% في عام ٢٠٠٩ على أساس المتوسط السنوي – وهو ما وصفه الصندوق في تحليل رُفِعَ إلى مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية والأسواق الصاعدة بأنه أول هبوط بهذا الحجم منذ ٦٠ عاماً. ولا تزال تنبؤات النمو العالمي تشير إلى تعاف متواضع في العام القادم، مشروطاً باتخاذ خطوات شاملة على مستوى السياسات نحو استقرار الأوضاع المالية، وتوفير دعم كبير من المالية العامة، وحدوث تحسن تدريجي في أوضاع الائتمان، ووصول سوق المساكن الأمريكية إلى منتهى انخفاضاتها السعريّة، والأثر الوقائي من الانخفاض الحاد في أسعار النفط وغيره من السلع الأولية المهمة.

وصرح صندوق النقد الدولي بأن "تحقيق تحسن في النمو العالمي سوف يعتمد بشكل حاسم على زيادة تنسيق الإجراءات المتخذة على مستوى السياسات وصولاً إلى استقرار الأوضاع المالية، وكذلك الحفاظ على دعم قوي من السياسات لتعزيز الطلب". وقد أعلن الصندوق في ١٩ مارس الجاري هذا التحليل الذي أُعدَ لاجتماع مجموعة العشرين في المملكة المتحدة يومي ١٣ و ١٤ من نفس الشهر. ويشدد الصندوق في تحليله على ضرورة أن تقوم البلدان المنفذة لتدابير تنشيطية مالية كبيرة بتثبيت إنفاقها المرتبط بالأزمة استرشاداً بإطار متوسط الأجل للمالية العامة حتى لا يخرج العجز عن نطاق السيطرة.

وقد تعهد وزراء مالية الاقتصادات المتقدمة والصاعدة الكبرى في جلسة مجموعة العشرين ببذل "جهود متواصلة" لإنهاء الركود العالمي وتنقية البنوك من الأصول "السامة". وجدير بالذكر أن الوزراء يعدون لقمة تضم قادة مجموعة العشرين في لندن تقرر عقدها في الثاني من إبريل القادم.

ركود عميق

سوف تعاني الاقتصادات المتقدمة حالات ركود عميق في عام ٢٠٠٩، حسب التقييم الذي أجراه الصندوق. فمن المتوقع أن تمر الاقتصادات الرائدة في مجموعة السبعة بانكماش هو الأكثر حدة على الإطلاق بالنسبة لهذه البلدان كمجموعة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (أنظر الجدول). وأعلن صندوق النقد الدولي أيضا أن إجمالي الناتج المحلي العالمي سجل في الربع الرابع من ٢٠٠٨ انكماشًا بواقع ٥% محسوبًا على أساس المعدل السنوي. ولا يزال الصندوق عاكفًا على وضع التوقعات وسوف يعلن أرقامه المتوقعة لبلدان العالم في ٢٢ إبريل القادم.

وقت عصيب

تشير توقعات الصندوق في مارس ٢٠٠٩ إلى انكماش يشهده النمو العالمي في العام الحالي يعقبه تعاف محدود.
(التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

التوقعات		٢٠٠٨
٢٠١٠	٢٠٠٩	
٢,٥ إلى ١,٥	٠,٥ - إلى ١,٠	٣,٢
٠,٥ إلى ٠,٥	٣,٥ إلى ٣,٠	٠,٨
٠,٢	٢,٦ -	١,١
٠,١	٣,٢ -	٠,٩
٠,٢ -	٥,٨ -	٠,٧ -
٤,٥ إلى ٣,٥	٢,٥ إلى ١,٥	٦,١

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، عدد مارس ٢٠٠٩

وقد تكثفت حلقة الآثار المرتدة السلبية ذات الدعم المتبادل بين الاقتصاد الحقيقي الذي يقترّب من التوقف والقطاع المالي الممّعن في الضعف، بينما تتراجع احتمالات تعافي الاقتصاد قبل منتصف عام ٢٠١٠. وفي هذا الخصوص، حذر الصندوق من مغبة البطء قائلًا إن "التأخر في تنفيذ سياسات شاملة تستهدف استقرار الأوضاع المالية من شأنه أن يزيد من كثافة حلقات الآثار المرتدة السلبية فيما بين الاقتصاد الحقيقي والنظام المالي، مما يسبب ركودًا أعمق وأطول أمداً".

● في الولايات المتحدة، يُتوقع أن يؤدي انكماش النشاط في عام ٢٠٠٩ إلى توسيع فجوة الناتج حتى تصل إلى مستويات غير مسبوقة منذ أوائل ثمانينات القرن العشرين. وبافتراض تحسن أوضاع الأسواق المالية بسرعة نسبية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، على أساس تنفيذ خطة مفصلة ومقنعة لإعادة تأهيل القطاع المالي، وكذلك استمرار

الدعم الذي تقدمه السياسات لتعزيز الطلب المحلي، فمن المتوقع أن يتحول النمو إلى معدل موجب خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٠.

● وفي **منطقة اليورو**، يعكس تراجع النشاط في عام ٢٠٠٩ حدوث انهيار حاد في الطلب الخارجي، وأثر تصحيحات الأسعار في بعض أسواق مساكن الدول الأعضاء (والتي بدأت بعد تصحيحات السوق الأمريكية)، وتزايد قيود التمويل. وكان أثر تراجع الطلب الخارجي أكبر والدفع التنشيطية التي قدمتها السياسة أكثر اعتدالا في منطقة اليورو منها في الولايات المتحدة، وإن كانت أدوات الضبط التلقائي – مثل إعانات البطالة ومدفوعات الرعاية الاجتماعية – أعلى في المنطقة إلى حد ما.

● وفي **اليابان**، تعكس شدة هبوط الناتج تقلصا حادا في صافي الصادرات واستثمارات الأعمال وتعثر الاستهلاك الخاص. ويعاني القطاع المالي أيضا تداعيات سلبية تشكل عبئا على احتمالات النمو – رغم بُعد القطاع عن مركز الأزمة.

آثار امتداد الأزمة إلى الاقتصادات الصاعدة

سوف يظل النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية وفي البلدان منخفضة الدخل خاضعا لمعوقات تفرضها قيود التمويل وتراجع أسعار السلع الأولية وضعف الطلب الخارجي والآثار الانتشارية ذات الصلة على الطلب المحلي. ومن المتوقع أن يحقق النشاط توسعا وهنا فحسب في عام ٢٠٠٩ – قبل أن يتعافى بالتدريج في عام ٢٠١٠. وقد تتبأ صندوق النقد الدولي بحدوث انتكاسات خطيرة في بعض الاقتصادات ([طالع مقالة أخرى حول هذا الموضوع](#)).

● تأتي **أوروبا الوسطى والشرقية ودول الكومنولث المستقلة على رأس البلدان الأشد تضررا من الأزمة**. فقد أثرت الاضطرابات المالية العالمية تأثيرا حادا على هذه البلدان بالذات، نظرا لضخامة عجز حساباتها الجارية. وهناك عدة بلدان تواجه انماشًا حادا في تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إليها. وتشمل البلدان الأكثر معاناة من الأزمة بلدان البلطيق وهنغاريا وكرواتيا ورومانيا وبلغاريا.

● وفي **أمريكا اللاتينية**، تمثل الظروف المالية المتعسرة وزيادة ضعف الطلب الخارجي عبئا معوقا للنمو في المنطقة، حيث تباطأ النمو في البرازيل بشدة ومن المتوقع أن تدخل المكسيك دائرة الركود.

● ولا تزال **آسيا الصاعدة تعاني آثار الأزمة بسبب اعتمادها على صادرات الصناعة التحويلية**. فقد لحق ضرر كبير بنشاط الصناعة التحويلية في المنطقة مع انهيار صادرات تكنولوجيا المعلومات. ويشهد النمو في الصين تباطؤا أيضا، وإن كان التباطؤ قد بدأ من معدل مرتفع (١٣% في عام ٢٠٠٧)، ويجري تدعيم الطلب المحلي باستخدام دفعة تنشيطية قوية تقرر على مستوى السياسة.

● وفي **إفريقيا والشرق الأوسط**، يُتوقع تباطؤ النمو أيضا، وإن كان بدرجة أكثر اعتدالا منها في المناطق الأخرى. وتشير التوقعات إلى تباطؤ النمو في إفريقيا، لا سيما في البلدان المصدرة للسلع الأولية، وتشهد عدة بلدان تراجعا في الطلب على صادراتها، وانخفاضا في تحويلات العاملين إليها، وضعفا في الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، في الوقت الذي تتعرض فيه تدفقات المعونة التي تحصل عليها للخطر. أما في الشرق الأوسط فقد كانت آثار الأزمة المالية أكثر

محدودية. ورغم الهبوط الحاد في أسعار النفط، تحافظ بلدان المنطقة على مستويات الإنفاق دون تغيير كبير حتى تتمكن من تخفيف أثر الأزمة على النشاط الاقتصادي..

إمكانية النهوض من الكبوة

قال صندوق النقد الدولي إن الأوضاع المالية والاقتصادية العالمية يمكن أن تتحسن بسرعة أكبر مما تشير التوقعات إذا تم تعزيز تدابير السياسة على نحو موثوق. وقد وصف الصندوق الأزمة الجارية بأن جانباً منها هو "أزمة ثقة". غير أن السياسات السليمة يمكن أن تسهم في رفع مستوى الثقة رغم عدم اليقين الاستثنائي الذي تجاوز كل المستويات المسجلة سابقاً في فترات الهبوط المعتادة، الأمر الذي يعطي دفعة للإنفاق والنمو العالمي. ويتمثل مفتاح الحل في التعامل الفعال مع مشكلة الأصول المتعثرة والمخاوف المتعلقة بالملاءة المصرفية.

وتمثل استعادة الثقة عاملاً أساسياً في حل الأزمة، وهو ما يتطلب معالجة مباشرة لمشكلات القطاع المالي. ويجب على صانعي السياسات أن يتوصلوا إلى حل عاجل لعدم اليقين المحيط بالميزانيات العمومية عن طريق التعامل بقوة وجرأة مع مشكلة الأصول المتعثرة وإعادة رسملة المؤسسة التي تتوافر لها مقومات البقاء، حسبما ورد في تحليل الصندوق.

ولما كانت ضغوط الأسواق المالية عالمية النطاق، فإن توثيق التعاون الدولي على مستوى السياسات يمثل عنصراً حاسماً في استعادة ثقة السوق. وينبغي تخفيف قيود السياسة النقدية بدرجة أكبر عن طريق تخفيض سعر الفائدة على أدوات هذه السياسة حيثما أمكن ذلك، ودعم إنشاء الائتمان على نحو أكثر مباشرة.

تتبع ردود الأفعال

طلبت مجموعة العشرين إلى صندوق النقد الدولي أن يراقب ردود أفعال الحكومات حول العالم تجاه الأزمة وأن يجري تقييمها لها. ويمكن الاطلاع على ما تم من تقييمات في [هذا الموقع](#).

وقال صندوق النقد الدولي إن معظم البلدان المتقدمة والصاعدة في مجموعة العشرين – بما في ذلك الولايات المتحدة والصين وألمانيا والهند وروسيا والمملكة العربية السعودية – تقدم للاقتصاد تدابير تنشيطية كبيرة. ورغم ضخامة هذه التدابير المقدمة من مجموعة العشرين ككل، فهي تظل قاصرة عن الوصول بإجمالي الناتج المحلي إلى معدل ٢% حسبما أوصى صندوق النقد الدولي، لا سيما في عام ٢٠١٠. غير أن الصندوق أوصى بضرورة الحفاظ على الدفعة التنشيطية خلال عام ٢٠١٠، نظراً لسرعة تباطؤ النشاط العالمي.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي:

www.imf.org/imfsurvey